

# التوجهات الجديدة لسياسة التهيئة العمرانية والتنمية المستدامة في الجزائر

إعداد الأستاذ أحمد طهراوي

المدرسة العليا للأساتذة في الآداب والعلوم الإنسانية بوزريعة الجزائر

## مقدمة:

منذ استرجاع استقلالها سنة 1962، عرفت الجزائر تحولات عميقة جراء الاستثمارات و البرامج المنجزة منذ ذلك الحين، إلا أن هذه الاستثمارات التي جرت في غياب سياسات إقليمية متوازنة وحسن اختيار لمناطق الاستثمار لم تفض إلى القضاء على كل الفوارق الجهوية التي كرسها الاستعمار سابقا، مما أثر سلبا في بعض الجوانب كما هو الحال بالنسبة لتوزيع السكان عبر مختلف جهات الوطن تواجه الجزائر اليوم معادلة صعبة بين عدد سكانها الذي ينمو بسرعة وتوزيعهم عبر التراب الوطني من جهة، والتممين والحفاظ على مواردها الطبيعية والاستعمال العقلاني لمواردها المالية من جهة أخرى.

إن الوضعية الحالية للجزائر تتطلب دراسة عميقة تسمح بتغيير النمط المتبع إلى حد الآن في مجال التنمية والإتيان بسياسة جديدة للتهيئة الإقليمية.

## الإشكالية:

إن الإشكال المطروح في الجزائر اليوم بالنسبة لهذا الموضوع هو أن الجزائر بلد واسع المساحة ولكنه يعاني في الوقت الحالي من الكثير من الاختلالات الإقليمية الناجمة عن الوضعية الموروثة عن الاستعمار من جهة وعن اختلالات هيكلية كان سببها سياسة تنموية تتميز بالطموح وحقت نتائج هامة، لكن كان يشوبها نقص في الإمكانيات المالية والبشرية بالخصوص، حيث لم تحقق حركة التنمية من خلال المخططات والبرامج التنموية السابقة لامبداً التوازن الجهوي في توزيع المشاريع التنموية عبر مختلف أقاليم الوطن، ولا مبدأ الشمول. الأمر الذي جعل الجزائر اليوم

تواجه الكثير من التحديات، مما يحتم إعادة النظر بالاتجاه نحو سياسة جديدة تراعي كل الشروط الضرورية لتحقيق تنمية وطنية شاملة متوازنة إقليميا ومستدامة تراعي حق الأجيال في الثروة مستقبلا. فما هي هذه السياسة؟ ولماذا الأخذ بها؟. ماهي توجهاتها؟. وما هي شروط تحقيقها؟.

إن الجزائر تتمتع بمساحة واسعة قدرها 381,2 مليون كم<sup>2</sup> وبطول ساحل قدره 1200 كم، وعمق قاري من البحر نحو الصحراء على مسافة 1900 كم، إلا أن هذا الاتساع عبر عدة مناطق جعل البلد يواجه الكثير من التحديات الطبيعية والبشرية نذكر منها على سبيل المثال.

### أقاليم طبيعية متباينة يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أقاليم:

إقليم تلي يحتل نسبة 4 بالمائة من مجموع المساحة الوطنية بما في ذلك سلسلة الأطلس التلي والسهول الزراعية الساحلية والمنخفضات، يليه إقليم السهول العليا الذي يشغل نسبة 9 بالمائة من المساحة الكلية للوطن وهو عبارة عن سهول تمتد من الغرب إلى الشرق بارتفاع يتراوح بين 800 م في الجهة الشرقية و400 م في منطقة الحضنة، و1100 على الحدود الجزائرية المغربية.

أما الإقليم الثالث فهو إقليم الصحراء جنوب الأطلس الصحراوي الذي يمتد على مساحة قدرها 87 بالمائة من التراب الوطني.

تباين هذه الأقاليم في كل المظاهر الطبيعية والبشرية حيث أنه لا يوجد تكامل ولا توزيع متقارب سواء كان ذلك في توزيع الموارد الطبيعية أو النشاط البشري (أنظر الخريطة رقم: 01).

فمن حيث المناخ يلاحظ تباين كبير بين هذه الأقاليم، فدرجة الحرارة معتدلة في الشمال بمنطقة الساحل لكنها تتدرج نحو التطرف كلما اتجهنا نحو الجنوب، وموارد المياه قليلة نسبيا وغير متجددة بنسبة كافية، خاصة في مناطق الجنوب وذلك نتيجة لكمية الأمطار التي تتميز بالتذبذب بين الفصول وبين الفترات وبالتناقص من الشمال إلى الجنوب، إذ تبلغ في المتوسط حوالي 1000 ملم في بعض مناطق الشمال لتنتهي إلى مادون الـ100 ملم في إقليم الجنوب، وبالتالي فإن كمية الجريان تبلغ حوالي 90 بالمائة في الإقليم التلي بالشمال مقابل 10 بالمائة فقط في الجنوب. بمنطقتي السهول العليا والصحراء.

إن مجموع كمية المياه المتوفرة في الجزائر لا يتجاوز 2، 19 مليار م<sup>3</sup> حوالي 40 بالمائة منها قابل للاستغلال بما في ذلك 2 مليار م<sup>3</sup> تحجزها السدود.

أما الأراضي الزراعية فهي محدودة المساحة ومعرضة للتناقص لأسباب طبيعية وبشرية، 7.5 مليون هكتار فقط أو 14، 3 بالمائة من المساحة الوطنية مما يعني أن نصيب الفرد في المتوسط هو حوالي 25، 0 هـ فقط، وهذه المساحة ليست كلها مستغلة بصورة دائمة، بل تترك منها نسبة بورا كل سنة، كما أن هذه الأرض الزراعية معرضة للكثير من الصعوبات التي تؤدي إلى تناقصها بسبب عوامل طبيعية وبشرية، فهي معرضة لعملية الانجراف عن طريق السيول بنسبة 77 بالمائة في الشمال، وعن طريق الرياح في السهول العليا وفي الجنوب، والعامل الثاني هو ظاهرة التملح في السهول الغربية الداخلية التي أصبحت تهدد حوالي 60 بالمائة من سهول الشلف الأوسط والأدنى وسهول كل من وادي مينا والهبرة، والنوع الثالث من المخاطر التي تهدد الأراضي الزراعية في الجزائر هو ظاهرة زحف الرمال أو التصحر خاصة بمنطقتي السهول العليا والصحراء إذ نجد أن أكثر من 9، 66 بالمائة من مساحة السهول العليا مهددة بهذه الظاهرة وبدرجات مختلفة من الحساسية للظاهرة، ونفس الشيء يمكن أن يقال عن منطقة جنوب الأطلس الصحراوي حيث نجد أن 54 بالمائة من الأراضي مهددة بالتصحر، وهذا نتيجة لأسباب طبيعية ساهم فيها الإنسان بقدر كبير بسبب الرعي الجائر والحرق العشوائي والاستغلال المفرط وغير العقلاني.

ونفس المشاكل تعاني منها الغابات في الجزائر والتي تقدر مساحتها ب 7، 3 مليون / هـ فقط أي حوالي 12، 0 هـ نصيب الفرد في المتوسط، حوالي 2 مليون / هـ منها معرضة للتدهور.

والظاهرة الملفتة للانتباه بالنسبة للجزائر ككل وعند المقارنة بين مختلف المناطق هي أننا نجد أن إقليم التل يمتاز عن الإقليمين الآخرين في كثير من المظاهر كالمناخ المعتدل والغطاء النباتي والتربة الخصبة الصالحة للزراعة وكمية الأمطار المرتفعة نسبيا، إلا أن هذا الإقليم يعاني في نفس الوقت من كثير من المشاكل منها محدودية المساحة (4 بالمائة من التراب الوطني) وتهديد الزلازل التي تتكرر من فترة زمنية لأخرى .

هذه المميزات الطبيعية المذكورة إضافة إلى عوامل بشرية أخرى جعلت من التل منطقة جاذبة للسكان بشكل قوي الأمر الذي تسبب في الخلخل الحاصل الآن المتمثل في التوزيع الجغرافي غير المتوازن للظاهرة السكانية في الجزائر تبعه خلل في

توزيع النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، مما جعل من التل قطبا جاذبا للسكان وللنشاطات على الدوام، ومن باقي الأقاليم مناطق طرد وتهجير لسكانها الأصليين.

فحسب الدراسات من المتوقع أن تصل نسبة سكان المدن إلى أكثر من 70 بالمائة عام 2010 م وإلى حوالي 80 بالمائة في حدود عام 2025 مما يعبر عن هاجس حقيقي فعلا، إذ تحولت المدن الكبرى خاصة الساحلية منها إلى فضاءات واسعة للكثافة السكانية العالية مما نتج عنه نقص حاد وخلل في توزيع المرافق العمومية والخدماتية. وبهذا الصدد تشير الإحصائيات إلى أن حوالي 40 بالمائة من السكان أصبحوا يتركزون على شريط ساحلي مساحته 9، 1 بالمائة من التراب الوطني فيما لا تتعدى نفس النسبة 25 بالمائة من السكان في باقي المناطق التلية، مما يعني أن 65 بالمائة من السكان يعيشون في مساحة لا تتعدى 4 بالمائة من التراب الوطني، مقابل 10 بالمائة من مجموع السكان يعيشون في الجنوب على مساحة قدرها 87 بالمائة من مساحة الجزائر (أنظر الخريطة رقم: 02).

هذه الوضعية إن تركت على ما هي عليه فإنها ستؤدي إلى مشاكل عويصة يصعب حلها في المستقبل لأن المشاكل مرشحة للتفاقم وفي كل المجالات. ولتغيير هذه الوضعية والحد من آثار الظواهر الطبيعية والبشرية سواء على الإنسان أو على البيئة ومن أجل توفير مستوى معيشي لائق للمواطن لابد من التفكير بجد في الحلول الملائمة لمختلف المشاكل الناجمة عن هذه الظواهر لمصلحة الأجيال الحالية دون إهمال مصلحة الأجيال القادمة.

إذن ماهي الطريقة المثلى لتحقيق الأهداف المرجوة؟ .  
وماهي الأساليب التي يمكن اعتمادها؟.

وفي أي إطار يمكن أن نحقق التطور والتقدم المطلوب في جميع مجالات الحياة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا وبصورة دائمة؟.

لقد أثبتت التجارب أن أحسن الأساليب المعتمدة في مجال تنمية وتطور الشعوب هو أسلوب التهيئة العمرانية المتوازنة، أما الإطار العام لتنفيذ مخططات التنمية فهو إطارا لتنمية المستدامة. وقبل الحديث عن التهيئة العمرانية في الجزائر نحاول أن نعرف، ماهي التهيئة العمرانية؟. وماذا نعني بالتنمية المستدامة؟.

1- "التهيئة العمرانية هي نوع من أساليب وتقنيات التدخل المباشر سواء بواسطة الأفكار أو القرارات، أو بواسطة وسائل الدراسات ووسائل التنفيذ والإنجاز

لتنظيم وتحسين ظروف المعيشة في المستوطنات البشرية سواء كان ذلك على المستوى المحلي، أو الإقليمي أو الوطني<sup>(1)</sup> ويقصد بها أيضا الاستخدام الأفضل للمجال أي التصرف الأنجع للإنسان في وسطه من خلال نشاطه المنظم لتحسين محيطه في مختلف المجالات وتحقيق أهداف التنمية الشاملة والمتناسقة وتحقيق التوازن والصحة الاقتصادية.....بدلا من ترك التركيب الوسطي ينمو بشكل فوضوي أو عشوائي قد تكون انعكاساته خطيرة أو صعبة المعالجة فيما بعد<sup>(2)</sup> والتهئية تطول جميع الأوساط:

- في الوسط الطبيعي تهيئة الجبال والغابات والصحاري والغطاء النباتي والأحواض المائية والشبكة الهيدرغرافية والمياه الجوفية ومعالجة مختلف الإشكاليات المطروحة في هذا المجال مثل التصحر الجفاف، الانجراف، انقراض بعض النباتات والحيوان، والتلوث البيئي.

- في الوسط الريفي استصلاح أو تهيئة الأنشطة الريفية مثل الزراعة وتربية الماشية وتهيئة وترقية الاستيطان الريفي وتطوير التجهيزات الريفية والهيكل الأساسية بها والحفاظ على البيئة الريفية وعناصرها.

- في الوسط الحضري يراعى الانسجام والتكامل دون التركيز على مجال معين، مع مراعاة التوازن الإقليمي في توزيع السكان ووسائل الإنتاج والخدمات والمرافق، وتركز رؤوس الأموال في نقاط معينة من إقليم أو الوطن.

## 2- التنمية المستدامة:

هذا المفهوم أو المنهج (التنمية المستدامة) عرفته الدول المتطورة منذ زمن، وبدأ ينتشر عند مختلف شعوب العالم بالخصوص منذ صدور تقرير اللجنة العالمية المكلفة بالبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة عام 1987 تحت عنوان "مستقبلنا المشترك" والذي جاء فيه: "أن هناك حاجة إلى طريق جديد للتنمية، طريق دائم لتقدم البشرية ليس في أماكن محددة ولبضع سنوات فقط، بل للكرة الأرضية بأسرها وصولا إلى مستقبل بعيد"<sup>(1)</sup> والتنمية المستدامة حسب تعريف هذه اللجنة هي: "العمل على تلبية احتياجات الجيل الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير المصادر أمام الأجيال القادمة مراعاة لتلبية احتياجاتها الخاصة"<sup>(2)</sup>.

وقد انعقد في هذا الإطار أول مؤتمر عالمي حول البيئة والتنمية في جوان 1992 في ريو دي جانيرو بالبرازيل سمي "ب قمة الأرض «حضرته 168 دولة قبلت فيه بفكرة

1-2 تقرير لجنة البيئة التابعة للأمم المتحدة لسنة 1988 ص 45.

التنمية المستدامة بأوسع معانيها وتم إقرارها على نطاق واسع في إطار مذكرة عمل" رقم 21 "التزمت فيه الدول بتبني إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة تكون مقتبسة من مختلف المخططات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المطبقة في الدول المختلفة وإدماجها في مجموع متماسك وهي إستراتيجية تهدف إلى ضمان تقدم اقتصادي متساوي على الصعيد الاجتماعي، مع المحافظة على المصادر المولدة للمنافع العامة وعلى البيئة لصالح الأجيال القادمة." (3)

كما جاء في تعريف آخر أن " التنمية المستدامة هي ضرورة استخدام الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة لا تؤدي إلى فنائها أو تدهورها أو تناقص جدواها بالنسبة للأجيال القادمة مثل التربة والمياه والمحيط الإيكولوجي" (4)

وخلاصة القول في هذا الموضوع هي أن التنمية المستدامة هي البحث عن التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في استغلال المصادر الطبيعية والبشرية، أو هي التنمية المقبولة اجتماعيا، المحافظة بيئيا، والنافعة اقتصاديا. ونخلص في النهاية إلى أن مفهوم التنمية المستدامة يهدف إلى:

- التوافق بين الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية
- تحقيق مبدأ الإنصاف بين أفراد الجيل الواحد وبين مختلف الأجيال
- تشجيع السكان المحليين على المساهمة في تحقيق أو في إجراءات تحقيق التنمية المستدامة.

2-1- لماذا نأخذ أو نختار منهج التنمية المستدامة ؟.

2-1-1- لأن هذا المفهوم يتماشى والتفكير العقلي السليم، فالتنمية المستدامة تعني البحث عن توفير الحياة السعيدة للفرد وللمجموعة البشرية في الوقت الحاضر دون نسيان نصيب الأجيال القادمة لتحيا في نفس الشروط أو أحسنوذلك بالمحافظة على العطاء الدائم للبيئة. وتوفير الحياة السعيدة للمواطن وتطوره وازدهاره، وهو ما تضمنته كل النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني ابتداء من بيان أول نوفمبر 1954. كما ورد الكلام عن التنمية المستدامة كخيار استراتيجي للتنمية والتطور في خطب السيد رئيس الجمهورية.

3- نفس المرجع السابق ص 62.

4- تقرير وزارة الموارد المائية لدولة الإمارات العربية لعام 2002 ص 8 .

2-1-2- للحد من ضعف الأداء الاقتصادي ومن تخلفه وما ينجر عن ذلك من تدني المستوى المعيشي للكثير من أفراد الشعب، إذ أن الأمر يستدعي ثورة في المفاهيم والمناهج حسب التوجهات الجديدة من أجل الوصول إلى تنمية مستدامة يكون محورها الأساسي هو رفاهية المواطن.

2-1-3- من أجل الإنقاذ والمحافظة على الموارد الطبيعية للبلاد وذلك بوضع عجلة التنمية على الطريق الصحيح من حيث التفكير والمناهج والأهداف التي تعتبر مصلحة المحرومين وعامة المواطنين من مصلحة الدولة، والحفاظ على المصادر الطبيعية حفاظا على البيئة و ضمانا لمصلحة الأجيال القادمة ولمصلحة الوطن في النهاية.

هذه الأسباب كلها تدعو إلى تبني منهج التنمية المستدامة للحفاظ على المصادر الطبيعية وترشيد استغلال مختلف الموارد لضمان حياة لائقة للسكان في الوقت الحاضر، وللذين يأتون مستقبلا دون المساس بالتوازن البيئي للوطن أو التسبب في تراجع الطاقات الطبيعية.

وقبل الحديث عن التهيئة العمرانية في الجزائر نشير إلى أن هناك طريقتان لتنفيذ سياسة التهيئة العمرانية، طريقة عفوية أو تلقائية وطريقة موجهة. فما هي الطريقة الأسلم؟.

أما الطريقة العفوية فقد تؤدي إلى نوع من الفوضى سواء في مجال التوسع العمراني أو في مجال استغلال الموارد الطبيعية وقد سبق أن برزت هذه الظاهرة في بعض الدول الأوروبية مثل ألمانيا التي وضعت لها حدا في نهاية القرن التاسع عشر لتتبعها إنجلترا ثم فرنسا وباقي الدول الأوروبية الأخرى مع بداية القرن العشرين أي إخضاع كل المخططات التنموية لتوجيه ومراقبة الدولة. وحينئذ يصبح الأسلوب الموجه هو الأسلم.

وهنا يمكن أن نتساءل ماهي التوجهات الكبرى لسياسة التهيئة الإقليمية في الجزائر في الوقت الحاضر؟.

لقد عملت الجزائر بسياسة التخطيط الموجه منذ نهاية الستينيات ابتداء من المخطط الثلاثي الأول 67-1969 إلى المخططين الرباعيين ثم الخماسي الأول وانتهى العمل بالمخططات منذ سنة 1990. لقد تضمنت السياسة التنموية في الجزائر مخططات محلية للتنمية مثل المخططات البلدية للتنمية او مخططات إقليمية وجهوية وقطاعية. بما في

ذلك البرامج الخاصة التي كان القصد منها هو القضاء على الفوارق الجهوية في التنمية، أعطيت في البداية للولايات التي كانت تعاني أكثر من الحرمان والفقر والعزلة وكان الترتيب يتم حسب الأولويات. سجلت هذه المخططات نتائج إيجابية ملموسة كانت في مستوى الإمكانيات المالية والبشرية التي كانت متوفرة آنذاك.

لكن ابتداء من سنة 1990 لم تكن هناك مخططات تنمية ولا سياسة واضحة للتهيئة العمرانية إلا بعد أن جاء الرئيس بوتفليقة فأعلن عن مبادرته بالإعلان عن مخطط الإنعاش للاقتصاد الوطني في برنامج طموح وجريء للنهوض بالاقتصاد الوطني على جميع الأصعدة، وفعلا نشاهد اليوم الكثير من الإنجازات تتحقق في الميدان بفضل هذا البرنامج خاصة في مجال السكن والهيكل الأساسية، مع الإشارة إلى أن هذا الأمر لم يكن ليتحقق إلا نتيجة لاستتباب الأمن عبر ربوع الوطن بسبب مبادرة السيد رئيس الجمهورية بقانون الوثام المدني ثم مشروع المصالحة الوطنية اللذين كانا بردا وسلاما على نفوس كل المواطنين المخلصين الذين يحبون الخير لأمتهم ولوطنهم .

هذا البرنامج الخاص بالإنعاش يدخل ضمن أسلوب التهيئة العمرانية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. لكن هذه الجهود المبذولة والإنجازات المحققة في إطار هذا المخطط تبقى غير كافية ما لم تليها مخططات أخرى بهدف القضاء على كل المشاكل المطروحة على الساحة الوطنية في الحاضر والمستقبل مع التفكير في الحلول الجذرية من الآن عبر مخططات متوالية لتجنب المشاكل التي ستطرح على المدين المتوسط والبعيد، وذلك في إطار سياسة واضحة للتهيئة العمرانية . وعليه يمكن أن نتساءل:

ماهي التوجهات الجديدة لسياسة التهيئة الإقليمية في الجزائر حاضرا ومستقبلا؟.

نشير في البداية إلى أنه انطلاقا من واقع الإمكانيات الوطنية المتاحة ومن خلال الدراسات المتوفرة أن التوجه الجديد يجب أن يعتمد على استغلال كل الإمكانيات الوطنية، ومن الناحية الجغرافية يجب أن يتجه التوسع الجديد نحو السهول العليا ومناطق الجنوب، وذلك للاعتبارات الطبيعية والبشرية المشار إليها أعلاه.

فمن حيث المساحة نجد أن منطقة السهول العليا مثلا أوسع من منطقة التل بأكثر من مرتين، ويمكن أن تستوعب عددا كبيرا من السكان في إطار سياسة توزيع

متوازن للسكان، لأن منطقة السهول العليا تتوفر على كل الشروط اللازمة التي ستسمح بإنجاز المشاريع التنموية، وهي بذلك تضمن مستقبل زاهرا للتنمية.

أما منطقة الصحراء فرغم شساعتها إلا أنها تتميز بمناخ قاس يعيق انتشار السكان بها على نطاق واسع، وعليه تبقى منطقة السهول العليا هي المعول عليها لفك الخناق عن المدن الشمالية والساحلية بالخصوص من الآن حتى سنة 2020 بحيث سيتغير اتجاه هجرة السكان ليصبح من الشمال إلى الجنوب عكس ما كان عليه منذ الاستقلال حتى الآن.

إلا أنه قبل الوصول إلى هذه المرحلة يجب العمل وبجد على تثبيت السكان الحاليين في مناطق تواجدهم بواسطة مشاريع تنمية محلية وإقليمية متناسقة ومتكاملة تخص المناطق الأكثر حرمانا لتنميتها وتحسين ظروف معيشة المواطن بها وذلك بخلق مناصب للشغل عن طريق المشاريع الكبرى التي توفر مناصب كثيرة للعمال البسطاء خاصة الشباب البطالين والمهمشين مثل مشاريع الاستصلاح والحفاظ على البيئة، إلى جانب توفير كل الخدمات الضرورية التي يحتاجها المواطن كالصحة والتعليم والنقل وحتى الترفيه، هذا في مرحلة أولى. وبغير هذه الطريقة لا يمكن تثبيت السكان بمناطقهم الحالية، بل يبقون دائما يفكرون في الهجرة نحو ضواحي المدن الشمالية حيث يمكن الحصول على عمل ولو في شكل نشاط بسيط، وحيث تتوفر بعض الخدمات. وهكذا يبقى سكان الريف والقرى المحرومة مصدرا قويا لتيار الهجرة من الجنوب نحو الشمال كما كان عليه الحال منذ الاستقلال.

والعامل الثاني الذي يجب التركيز عليه في هذا المضمار هو إنشاء مدن جديدة أو توسيع وترقية مدن موجودة تخفف الضغط على مناطق الكثافة المرتفعة في الشمال، بعض هذه المدن في التل والبعض الآخر في السهول العليا وفي الجنوب وذلك في إطار التوجهات الجديدة لسياسة التهيئة العمرانية، وتهدف استراتيجية المدن الجديدة إلى:

- تخفيف العبء على الساحل والتل
- فك الاختناق عن المدن الكبرى
- إعادة التوازن للبنية الحضرية
- فك العزلة وتنمية المناطق المتخلفة بإنشاء نوايا حضرية للأقاليم إذن ماهي طبيعة هذه المدن الجديدة؟ وما هو توزيعها الجغرافي؟

المدينة الجديدة هي "عبارة عن مدينة مخططة يتم إنشاؤها بقرار إداري بصفة عامة في إطار سياسة تهيئة إقليمية تحتوي على كل الوظائف الأساسية الاقتصادية، التجارية والإدارية بتكنولوجية عالية وعصرية بنظام المعلوماتية وتكون مكتفية ذاتيا من حيث فرص العمل والإسكان والخدمات.....تشكل مركز حياتي لائق" وهي نوعان:

مدن جديدة تابعة تبعد عن المدينة الأم بمسافة 25 إلى 50 كم.  
مدن جديدة قائمة بذاتها على قاعدة اقتصادية مستقلة تشكل مركزا إشعاعيا لتجمعات عمرانية تكون تكلفتها إنجازها عالية.

ومن الناحية الإستراتيجية أو اختيار أماكنها الجغرافية تقسم إلى قسمين أيضا. مدن جديدة من الطوق الأول والثاني تخص التحكم في إعادة التوازن الحضري للمنظومات الحضرية الكبرى في الشمال خاصة العاصمة. تمثل مدن الطوق الأول في مدينة المعاملة والعفر ون وبوينان والناصرية والمهدف منها هو تخفيف العبء عن الجزائر العاصمة.

1- ومدن الطوق الثاني تتمثل في الشلف وعين الدفلى والمدينة والبويرة وتيزي وزو وبجاية. هذه المدن ستعاد هيكلتها بهدف تثبيت واستقرار السكان في مناطقهم الأصلية من جهة، واستقطاب جزء من سكان نطاق العاصمة من جهة أخرى.

2- مدن جديدة من الطوق الثالث والرابع تدعم بناء منظومات حضرية في السهول العليا والجنوب.

تشكل مدن الطوق الثالث من مدينة العريشة ووادي الطويل وبوغزول وبئر العاتر وهي تخص منطقة السهول العليا، ويتمثل دورها في ضمان التنمية بالمنطقة وتوجيهها وتنظيمها، بهدف تحويل اتجاه الهجرة السكانية من الشمال نحو الجنوب.

أما الطوق الرابع فيتمثل في خلق مراكز حضرية في الجنوب لاستقرار السكان والحد من الهجرة نحو الشمال من جهة، إضافة إلى تدعيم دورها كمراكز حضرية مثل عين صالح وتمنراست وغيرها، لتلعب دورها كحلقة ربط مغاريا وإفريقيا.

فإذا تحققت هذه الإنجازات فإنها ستعمل دون شك على إعادة توزيع السكان المتمركزين في الشمال حيث يشكلون عبئا ثقيلا على البيئة وعلى المحيط بصفة عامة، عبر إقليم السهول العليا والجنوب في آفاق 2010 إلى 2020.

## الوحدات الصناعية:

نفس الشيء يمكن أن يقال بالنسبة للوحدات الصناعية، إذ يجب منع كل إنشاء لوحدات صناعية جديدة على الخط الساحلي وبالسهول الزراعية بالخصوص، حيث أن إنشاء وحدات صناعية بسهل زراعي لاتعني القضاء على مساحة زراعية فحسب، بل تقضي على ماحولها من زراعات عن طريق تلوث المحيط كما هو الحال بالنسبة لمصنع الإسمنت في وادي سلي وغيره من المصانع بسهل المتيجة وغيرها، هذا مع وجوب نقل الوحدات الصناعية الموجودة حاليا والمضرة بالبيئة إلى جهات أخرى ملائمة، مع اشتراط استعمال تكنولوجيا أنظف بكل الوحدات الصناعية قديمها وحديثها، حفاظا على البيئة وعلى حياة الإنسان.

إن المهتمين بموضوع البيئة في الجزائر يدقون ناقوس الخطر لما بلغ من درجة تلوث البيئة. لماذا؟ لأن جمع النفايات لا يتم بشكل لائق، ونظرا لنقص الوسائل ونقص تكوين المسيرين وغياب التعليمات الدقيقة لا يتم التكفل بوظيفة التطهير ونظافة المحيط، كما أن هناك نقصا في التكفل بالنفايات الحضرية، بسبب غياب مفارغ تخضع للمراقبة وانتشار مفارغ غير مرخص بها، كما أن هناك العديد من الولايات تعاني من نقص في المساحات المخصصة لرمي النفايات، كما أن المستشفيات والعيادات الخاصة ترمي نفاياتها في أماكن عامة، والنفايات القابلة للرسكلة لا يتم الاهتمام بها بالقدر الكافي مع عدم توفر وسائل تحسيس المتعاملين والمستعملين في هذا المجال. فعلى سبيل المثال يبلغ حجم النفايات الصناعية الخطيرة 180 ألف طن سنويا، منها 5،9 مليون طن من النفايات المتحللة بيولوجيا و55 ألف طن من النفايات السامة، والأخطر من ذلك هو النفايات الاستشفائية التي يطرح منها سنويا 125 ألف طن 33 ألفا منها تعد سامة و22 ألف طن تعد معدية، يضاف إلى ذلك النفايات الكيميائية الزراعية أي مبيدات الأعشاب والحشرات المنتهية صلاحيتها التي يشكل مخزونها 2200 طن. ولا يمكن أن ننسى في هذا المضمار تلوث المياه، إذ يبلغ حجم المياه الصناعية والحضرية المستعملة حوالي 600 مليون متر 3 هي التي تتسبب في وقوع الكثير من المشاكل الصحية في الجزائر. إن هذا الوضع يمثل مشكلة بيئية حقيقية يجب التصدي لها بكل الوسائل مثل رسكلة كل النفايات الصناعية القابلة لذلك وإقامة محطات لتصفية المياه المستعملة، واختيار تكنولوجيا أنظف في الصناعة إلى غير ذلك.

هذه الجهودات يجب أن تدعم من طرف كل المعنيين والمواطنين المخلصين، ضمن إستراتيجية وطنية جريئة للتهيئة العمرانية في إطار تنمية مستدامة.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أشير باختصار إلى أن التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق إلا بشروط أختصرها في الآتي:

### 1- في المجال الاجتماعي والقانوني:

- التدخل المباشر للدولة من أجل التوجيه والمراقبة مع تنسيق مؤسساتي بين السلطات المحلية والولائية والمركزية عن طريق مجالس للتخطيط.
- الاستخدام الأمثل للموارد البشرية.
- اعتماد الحكم الديمقراطي واحترام القانون.
- نشر الوعي الاجتماعي والوطني بالاعتماد على مناهج تعليمية مكيفة مع المصلحة العامة والوطنية.
- لامركزية التخطيط ومشاركة السكان المحليين عن طريق الاستشارة
- تشجيع البحث العلمي واستغلال الأبحاث الجامعية المتوفرة بمختلف الجامعات في شتى التخصصات.

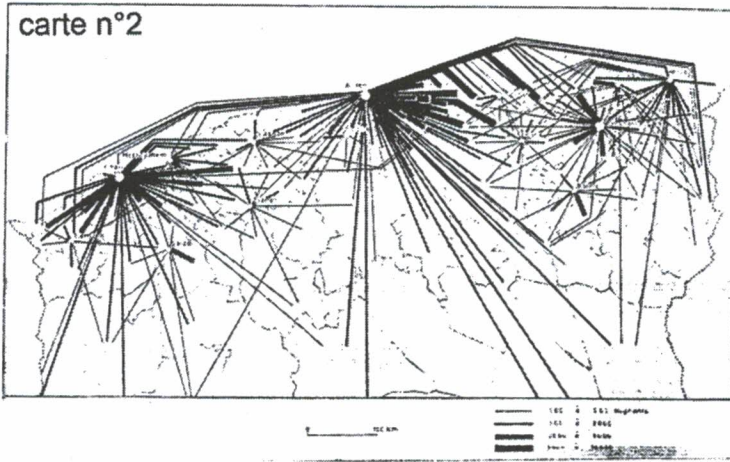
### 2- في المجال الاقتصادي:

- الحد من تبديد الموارد الطبيعية
- ضمان المساواة كمبدأ في توزيع الموارد بين المواطنين
- الحد من تفاوت المداخل بين القطاعات إلا حسب الجهد المبذول تنويع النشاطات الاقتصادية عبر مختلف أقاليم الوطن.

### 3- في مجال البيئة:

- حماية الموارد الطبيعية من غطاء نباتي وأرض زراعية وتنوع بيولوجي بمكافحة التصحر ووضع حد لتدهور الغطاء النباتي سواء كان ذلك بسبب الرعي الجائر أو الحرث العشوائي أو زحف الرمال، وحل مشاكل تملح التربة الزراعية إقامة محطات تصفية للمياه المستعملة بغرض الاستفادة منها ثانية في مجال الري والتسميد وغيره من الاستعمالات الأخرى. استعمال تكنولوجيا أنظف بالصناعة وذلك باستعمال تقنيات صناعية وطاقات غير ملوثة للهواء والماء ولا المحيط، كالطاقة الشمسية والهوائية.

Fig. n° 35 : LES ATTRACTIONS URBAINES  
hors d'orbite des habitants nés hors ville, pour 14 villes  
(d'après statistiques AARDIS).



## المراجع باللغة العربية

- 1- تقرير حول حالة البيئة ومستقبل الجزائر سنة 2000  
وزارة التهيئة العمرانية والبيئة الجزائر 2000
- 2- التلوث البيئي، مخاطر الحاضر وتحديات المستقبل  
عبد القادر رزيق المخادمي ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2000
- 3- الرهانات البيئية في الجزائر. المهندس أحمد ملحة. مطبعة النجاح  
الجزائر 2000
- 4 - مفاهيم وآراء حول تنظيم الإقليم وتوطن الصناعة. د. بشير محمد التيجاني.  
ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر 1987.
- 5- قراءات في التخطيط الإقليمي، وجهة نظر جغرافية.  
د. صلاح الدين بحيري. دار الفكر دمشق 1994.
- 6- قانون التهيئة العمرانية في الجزائر رقم 87-03 الصادر بتاريخ 27 جمادي  
الأولى 1407/هـ الموافق لـ 1987/02/27
- 7- قانون التهيئة الإقليمية والتنمية المستدامة (في الجزائر) رقم 01-20  
المؤرخ في 27 رمضان 1422/هـ الموافق لـ 2001/12/12 .  
مراجع باللغة الأجنبية

- 1- L'Algérie volontarisme étatique et aménagement du Territoire. Jacques Fontaine o.p.u  
Alger 1986.
- 2- Aménager L'Algérie 2020. Ministère de l'aménagement du territoire et de  
l'environnements Alger .....
- 3- collections statistiques no 80 r.g.p.h 1998 o.n.s. Alger 1999.
- 4- Indépendance politique et libération économique. 1962-1985 Marc Ecrément. o.p.u. Alger  
1986.
- 5- l'univers rural et la planification .Jacques -R- boudeville p.u.f Paris 1968.

# دراسة حول مجال القطاع الزراعي العام في الشمال الجزائري

إعداد الدكتور مرسلي محمد

المدرسة العليا للأساتذة في الآداب والعلوم الإنسانية بوزريعة الجزائر

## 1 - مقدمة:

تعتبر الجزائر بحكم موقعها الجغرافي لاسيما جزؤها الشمالي، حيث يتركز معظم السكان وجل النشاطات الاقتصادية وخاصة الزراعة، في إقليم مناخه شبه جاف في معظمه (مناخ البحر الأبيض المتوسط على الضفة الجنوبية) (انظر خريطة رقم 01 و 02)، حيث لا يتجاوز فيه التساقط في أحسن الظروف وفي نطاقات محدودة 2000 ملم سنويا تعاني عدة صعوبات بخصوص الوفرة المائية كمًّا ونوعاً، تتعدد أوجهها انطلاقاً من العوائق الطبيعية المتمثلة في سلسلي الأطلس (لاحظ الخريطة رقم 02) والضغط الكبير المتمثل في الانفجار السكاني منذ الاستقلال حتى الآن، والتطور الكبير لمختلف النشاطات الاقتصادية سيما الجانب الزراعي، ضف إلى ذلك صعوبة التحكم في استغلال وتعبئة الموارد المائية المتاحة وتسييرها قصد تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي على رقعة تعد قليلة المساحة إذ أنها تمثل (4/1) من مساحة الجزائر التي تبلغ (2.384.000 كلم<sup>2</sup>) جلها صحراء بعيدة عن المؤثرات البحرية باستثناء الضغط المرتفع الأزوري المنبعث من المحيط الأطلسي غرب شبه جزيرة إيبريا - عند تقاطع دائرتي (عرض 40° شمالاً، وطول 30° غرباً)، (لاحظ الخريطة رقم 01) الذي يؤثر على المنطقة المذكورة في فصل الشتاء والذي لا يتجاوز تأثيره سلسلة الأطلس الصحراوي إلا نادراً بحكم التضاريس وتزايد شدة الحرارة والتبخّر من الشمال نحو الجنوب، هذا ما جعل التموين بالمياه أزمة خانقة في السنوات الأخيرة وخاصة مياه الري الموجهة للزراعة مما ولد لدينا رغبة ملحّة للبحث في هذا الموضوع والوقوف على واقعه والتعرف على مشاكله والبحث عن الحلول المناسبة لها.